الفصل الأول

مولده

لما صدر الأمر من الآستانة بتعيين محمد على والياً على مصر فى يوليه سنة ١٨٠٥ ، شعر هذا الجندى الفطن أن مركزه فى مصر قد توطد ، فأرسل فى طلب ابنيه إبراهيم وطوسن ، ولم يكونا قد جاوزا بعد العقد الثانى من عمرهما ، ولم يكن أكبرهما قد أتم السنة السابعة عشرة . وقد أمضى الغلامان السنين الأولى من حياتهما مع أمهما فى مسقط رأسهما قولة ، وهى ثغر صغير على حدود مقدونية وتركيا ، بينما كان أبوهما يغالب الأقدار ويقاتل ويخاتل للظفر بالقوة والسلطان . وبعد يوم واحد من وصولهما إلى القاهرة أخذهما الباشا إلى القلعة ، وعين ثانيهما حاكماً لهذا المعقل[1] .

وإذا قلنا إن إبراهيم قد عين حاكما على قلعة القاهرة ، فلسنا نقصد أن هذا التعيين كان أمراً محققا لا شك فيه . ولكننا نقول هذا استناداً إلى ما قاله الشيخ عبد الرحمن الجبرتى ، وهو أن محمداً عليا قد اختص بهذا الشرف أكبر ولديه . وكان الجبرتى يقيم فى مصر فى الوقت الذى يتكلم عليه ويسجل الحوادث التى يشهدها بعينيه يوماً فيوماً ؛ ولذلك لا يشك معظم دارسى عصر محمد على فى صدق روايته . ولكن الكتاب المتأخرين أمثال موريه Mouriez [2] وبانكس

(١) عجائب الآثار فى التراجم والأخبار : تأليف الشيخ عبد الرحمن الجبرتى .
(٢) تاريخ محمد على والى مصر : تأليف پول موريه .

Bankes [1] ، الذين لم يكونوا فى مصر فى عام ١٨٠٥ ، يقولون إن محمداً عليا قد حبا ابنه طوسن بهذا المنصب . وقد تكون هذه الحادثة غير مهمة فى ذاتها ؛ ولكننا اهتممنا بذكرها هنا لأسباب ستتضح للقارئ فيما بعد .

ولم يكد يمضى إلا قليل من الزمن على استدعاء محمد على ولديه من قولة حتى عاد أعداؤه إلى الضغط عليه . ومع أن الحظ كان لا يزال يخدمه فإنه اضطر إلى أن يستعين بشىء غير قليل من الدهاء وحسن السياسة ، ليحتفظ بسيادته وسلطانه . فرأى من المصلحة أن يعد بإرسال أربعة آلاف كيس من النقود هدية إلى الآستانة ؛ ولكن المال لم يكن حاضراً لديه ، وكان القبطان باشا رجلاً عنيداً صلب الرأى ؛ فلما اشتدت حاجته إلى المال أخذ يهدد باستخدام نفوذه لمساعدة أحد أعداء محمد على إذا لم يصله المال . وبعد أخذ ورد اتفق على أن يرسل إبراهيم بن محمد على رهينة إلى الآستانة ومعه الهدايا الثمينة ، وأن يبقى بها حتى يدفع المال كله . وعلى ذلك أبحر إبراهيم إلى البسفور فى شهر أكتوبر من عام ١٨٠٦ [2] .

ويقول سفير النمسا لدى الباب العالى فى تقرير له لم ينشر بعد ، مرسل إلى وزارة خارجيته ، ومؤرخ ٢٥ نوفمبر سنة ١٨٠٦ ، إن الأسطول التركى الذى رجع من المياه المصرية قبل ذلك بقليل ، كان يحمل على ظهره أكبر أبناء محمد على ، أرسله إلى الآستانة لتوكيد إخلاصه [3] .

---

(١) سيرة چيوڤنى فنانى ومخاطراته : تأليف وليم چون بانكس الجزء الأول ص ٨٥ طبعة چون مرى .

(٢) تاريخ مصر فى عهد محمد على : تأليف فلكس منجن طبعة برتران ١٨٢٣ الجزء الأول ص ٢٤٧ ، وكتاب موريه السالف الذكر الجزء الأول ص ٢٥٩ ، وتاريخ الجبرتى .

(٣) دار محفوظات الدولة النمساوية القسم التركى ١٨٠٦ ملف ٦٦ — ١ .

وقد أعيد إبراهيم إلى أبيه فى ٢٦ سبتمبر من عام ١٨٠٧ . وليس ثمة دليل قاطع على أن محمداً عليا دفع الأربعة الآلاف من الأكياس ، ولكنه كان قد أدى إلى الباب العالى خدمات قيمة رأى معها أن يعيد الشاب إلى والده . وكانت الهزيمة التى منيت بها الحملة البريطانية المشئومة فى تلك السنة قد رفعت من شأن محمد على ، كما أن الصعاب التى حلت بالآستانة قللت من نفوذ السلطان إلى درجة جعلت الآستانة لا تدخر جهداً فى إزالة ما بينها و بين تابعها المظفر من أسباب الشقاق والبغضاء[1].

ومع أن الباب العالى قد اعترف بعمله هذا بقوة محمد على المتزايدة ، فإن الثرثارين فى مصر كانوا يسعون للقضاء على نفوذ ذلك القائد العظيم الذى بدد منذ عهد قريب شمل جيش إنجليزى ، ورفع رؤوس القتلى من الإنجليز على أطراف القنا فى عاصمة ملكه . لكن هذا النصر المبين لم يمنع جماعة المماليك الذين بدد شملهم بقوته و بطشه ، وأعداءه الذين قضى عليهم بمكره ودهائه ، والزعماء الذين حل فى قلوب الشعب محلهم ، لم يمنع هؤلاء من أن يعتقدوا أن السلطان أقوى من الوالى ، ولم يكد إبراهيم يغادر الإسكندرية ليقيم فى الآستانة رهينة إلى أن يوفى بالأربعة الآلاف من الأكياس ، حتى تألب عليه كل أولئك الذين بدد شملهم بقوته ، وفاقهم بدهائه وقوة حيلته ، وأخذوا يكيدون له و يؤكدون أنه لن يستطيع أداء الجزية التى تعهد بأدائها . وقد دفعهم الحقد والخيبة إلى الادعاء بأن كل ما يهتم به محمد على هو الاحتفاظ بملكه ولو ضحى فى سبيل ذلك برهينته السياسية . ولم يسلم الباشا من قوارص لسان هؤلاء الحاقدين ، فقالوا إن الرهين لم يكن ابن الألبانى الباسل بل كان متبناه .

(١) موريه فى كتابه السالف الذكر الجزء الأول ص ٢٩٧ .

وذلك ادعاء باطل لا يؤيده دليل ولا شبه دليل . ولو أن الجبرتى المعروف ببغضه لمحمد على و إبراهيم قد سمع بهذه الإشاعة لما غفل عن ذكرها . ثم إن السفير النمساوى ڤون استرومر Von Strumer يذكر فى تقرير له رسمى كتبه فى عام ١٨٠٦ أن إبراهيم هو الابن الأكبر لمحمد على . وكان مركز هذا السفير يمكنه من معرفة الحقائق والتثبت من صحتها لأن روزتى Rosetti ممثله فى مصر كان يعرف هذا البلد أكثر مما يعرفه أى أجنبى آخر . ولا شك فى أن ڤون استرومر قد بنى قوله السابق على ما نقله إليه روزتى من المعلومات .

وأخذ بعضهم هذه الفرية التى نسجت بردها الدسائس السياسية ففصلوا فيها القول تفصيلا . قالوا : — ولسنا نشك فى صدق قولهم هـــذا — إن محمداً عليا كان قد تزوج من مطلقة رجل آخر ، و إن زوجها الأول كان لا يزال على قيد الحياة وقت أن ولد إبراهيم . ولـكنهم كتموا حقيقتين : إحداهما أن هذه الزوجة قد طلقت طلاقاً شرعيا قبل أن يتزوج منها الباشا ، والأخرى أن الباشا قد رزق من هذه الزوجة الجديدة بإبراهيم وطوسن وأخت لهما أكبر منهما سنا . ولـكن ذلك لم يمنع السفهاء من ترديد هذه القصة .

وسمع هذه المثالب ودونها [1] جيوڤنى فناتى Giovanni Finati ، وهو رجل من أهل فرارا Ferrara تسمى باسم محمد وانضم إلى قوة الجيش المصرى ؛ كما سمعها

(١) فناتى فى كتابه السالف الذكر المجلد الأول ص ٨٥ ، وتاريخ أحياء مصر تأليف چول پلانا طبعه ج . بربرات بباريس ســنة ١٨٣٠ ص ٣٤ ، سنتان فى الآستانة والمورة ١٩٢٥ — ١٨٢٦ تأليف ش . د طبعة ر . ج . چونز بلندن فى أول يناير سنة ١٨٢٨ ص ١٩٩ ، ويذكر بدكر فى ص ٩٩ من الطبعة الخامسة الإنجليزية فى كتابه عن مصر أن إبراهيم متبنى محمد على ؛ ولم نطلع على الطبعتين السادسة والسابعة من هذا الـكتاب ، ولـكن الطبعة الثامنة منه التى صدرت فى عام ١٩٢٩ بعنوان « مصر والسودان » قد عدلت من هذا الحـكم ، فقالت عنه : « ابن محمد على أو متبناه إبراهيم باشا ولد فى سنة ١٧٨٩ » .

رجلان من الفرنسيين أحدهما خدم فى الجيش المصرى وثانيهما مؤلف كان يكتب بإمضاء ش . د C. D. ، ويظن أنه شارل ديڤال Charles Deval ؛ وقد نشرت كتبهم بعد عشرين سنة من الوقت الذى قدم فيه السفير النمساوى تقريره إلى وزارة خارجيته . ثم ردد صداها غير هؤلاء من الكتاب ، ومنهم سادلير Sadlier[1] وهو ضابط بريطانى خدم فى جيش إبراهيم ، ووليم چفرد پلجريف William Gifford Palgrave وهو رحالة إنجليزى زار بلاد العرب فى عام ١٨٦١ — ١٨٦٢[2] ، وسيبين مارن Scipion Marin وهو كاتب فرنسى نشر فى عام ١٨٤٠ كتاباً بعنوان « حوادث ومجازفات فى مصر فى عام ١٨٣٩ »[3]

"Evenements et Aventures en Egypte en 1839"

ويلوح أن أحدا من هؤلاء لم يهتم أى اهتمام باستقصاء أصل هذه القصة . ويرى آخر هؤلاء الكتاب وهو سيبين مارن أن إبراهيم هو ابن محمد على حقيقة ، ولكنه ولد قبل أن تطلق أمه من زوجها الأول . ويقيننا أن أكبر ما كان يهتم به هذا الكاتب هو أن يتسقط كل ما يقال من بذىء الأقوال فى أحط أحياء القاهرة . وسنمر بفرية سيبين مارن مرّ الكرام باللغو لأنها غير جديرة حتى بالاحتقار ؛ ولأنها تدل على عقل سقيم يجهل كل الجهل ما كان يحدث داخل جدران بيوت المسلمين فى قولة فى عام ١٧٨٩ .

أما بانكس فيستند فى دعواه على ما كان يظهره محمد على من ميل إلى طوسن وتفضيله عن إبراهيم . ومما قاله فى هذا المعنى إنه « لما جاء الأميران إلى مصر أول مرة فى عام ١٨٠٥ عين طوسن حاكما للقلعة ، ومنح رتبة الباشوية

(١) قصة حروب إبراهيم باشا ضد الوهابيين ترجمها عن الإنجليزية ن . برن N. Perrin

(٢) قصة جولة لمدة عام فى وسط جزيرة العرب وشرقها طبعة مكملان سنة ١٨٦٦ .

(٣) الجزء الأول ص ٢٣ .

ذات الذنبين[١] ، وعقد له لواء الحملة على مكة قبل أن ينال إبراهيم شيئاً من هذا الشرف بزمن طويل » .

لـكننا قد نقلنا من قبل عن الجبرتى ما يثبت أن إبراهيم لا طوسن هو الذى عين حاكما للقلعة فى عام ١٨٠٥ ؛ ولم يخلفه أخوه الأصغر فى هذا المنصب إلا بعد أن أرسل هو رهينة إلى الآستانة فى عام ١٨٠٦ . ولما وصل فناتى Finati إلى القاهرة بعد شهرين من عودة إبراهيم ، كان طوسن قد سمح له بالبقاء فى منصبه هذا ، لأن أخاه بعد أن عاد من مرتهنه وكل إليـه عمل جديد أعظم وأجل قدرا من عمله القديم ؛ ذلك أنه عين دفتردارا لوالده أى مفتشاً عاما لحساباته . ويقول الكابتن سادلير إن إبراهيم أدى هذه الأمانة بجدارة خليقة بالإعجاب[٢] .

كذلك يخطئ بانـكس Bankes حين يؤكد أن طوسن منح رتبة الباشوية ، وعين قائدا عاما للحملة على مكة « قبل أن ينال إبراهيم هذا الشرف بزمن طويل » . حقيقة إننا لا نعلم علم اليقين متى منح إبراهيم وطوسن رتبة الباشوية ذات الذنبين ، وذلك لأن النار التى شبت فى قلعة القاهرة عام ١٨٢٠ التهمت كل السجلات المصرية السابقة على سنة ١٨١٧ ، ولم تبق منها إلا القليل . لـكن الذى يخطئ فيه بانـكس خطأ واضحاً هو قوله إن قيادة الحملة على مكة كانت أعظم أهمية من المنصب الذى كان يشغله إبراهيم وقتئذ . ويلوح أن منشأ هذا الخطأ هو أن بانـكس نفسه كان من رجال هذه الحملة ، فخيل إليه أن لقيادتهـا هذا الشأن العظيم . لـكننا يجب علينا أن ننظر إلى المسألة بعين محمد على لا بعين

(١) الباشوية ذات الذنبين هى التى تخول صاحبها حمل خصلتين من شـعر الخيل ، والباشوية ذات الثلاثة الأذناب هى التى تخول صاحبهـا حمل ثلاثة خصلات من شـعر الخيل لا خصلتين . (المعرب)

(٢) پرن فى كتابه السالف الذكر ص ٧ .

بانكس . وإذا فعلنا ذلك تبين لنا أن سلامة مصر وتصريف أمورها المالية فى عام ١٨١١ وفى الأعوام التى سبقته وأعقبته مباشرة ، كانا أعظم شأناً وأجل خطراً فى نظر الباشا من فتح بلاد العرب ، كما تدل على ذلك صور التقارير الرسمية التى أرسلها محمد على إلى الباب العالى فى ذلك الوقت ؛ وقد كان السجل الذى يحتوى هذه التقارير هو كل ما لم تلتهمه النيران فى سنة ١٨٢٠ . وهذه التقارير واضحة الدلالة على أن الباب العالى كان يعلق أهمية عظيمة على إخماد نار الفتنة الوهابية ، التى اتقدت وقتئذ فى جزيرة العرب كلها . ولكن الوالى آثر التريث حتى يثبت فى مصر حكم القانون ويستتب فيها النظام ؛ وذلك لأن محمداً عليًّا كان سياسيا حازماً وجنديا قديراً ، عرف بثاقب رأيه أن الخطر كل الخطر فى أن ترسل حملة إلى خارج مصر قبل أن يرتج باب الفتنة فى داخلها .

وكان إبراهيم يضطلع فى مصر بواجب هام هو جمع المال اللازم للحملة على مكة ، وكان إلى ذلك من أكبر أعوان أبيه فى قراع أعدائه فى الداخل . وفى استطاعتنا أن نؤيد دعوانا بأقوال كثير من الثقاة ، ولكننا سنقصر بحثنا على تقرير الكبتن سادلير الذى يقول فيه :

« وبعد أن مكث إبراهيم مدة يشرف على جمع الضرائب فى الوجه القبلى ، عين قائداً للحملة التى وجهت لقتال المماليك ، فهاجمهم وطردهم إلى بلاد النوبة ... ثم عين فى عام ١٨٠٩ حاكما على الصعيد علاوة على منصبه الأول ، « منصب الدفتردار » ؛ ولم يلبث عمله فى تدبير شؤون الإيرادات أن اتسع وتشعب ، فلم يقتصر على جمع المال ، بل شمل أيضاً إصلاح أحوال الزراعة ، التى خصها بمبالغ طائلة عملاً بأوامر أبيه »[1] .

(١) پرن فى كتابه السالف الذكر ص ٨ .

وبينما كان إبراهيم يجد فى جمع المال ومطاردة شراذم المماليك لإخراجهم من مصر ، كان أبوه تارة على رأس جنده فى ميدان القتال ، وطوراً فى مصر يبعث الرسائل إلى السلطان ليظهر له عجزه عن إرسال الحملة إلى مكة قبل أن يضرب المماليك الضربة القاضية . وقد كتب كثير من المؤرخين يصف الطريقة التى اتبعها محمد على فى القضاء على المماليك ، وكيف دعا المقيمين منهم فى القاهرة وما جاورها إلى الاحتفال بسفر طوسن إلى بلاد العرب ، وكيف لاقى هؤلاء جميعاً حتفهم . ولكننا الآن نستطيع أن نعرف الحقيقة مما كتبه الباشا نفسه ، فإن فى مصر صوراً لم تنشر بعد لتقارير بعث بها الباشا إلى السلطان ، مؤرخة ١١ ربيع الأول من عام ١٢٢٥ ، ٧ جمادى الآخر من عام ١٢٢٥ و ٩ من شهر صفر سنة ١٢٢٦[1] . وقد جاء فى التقرير الثالث منها ما يأتى :

« لقد كان همى فى الأربع أو الخمس السنين الماضية أن أعد العدة للحملة الحجازية . وقد أفرغت مجهودى فى سبيل ما تعذر من أمرها ؛ ولكن المماليك وهم مستثار الفتنة ومرسى دعائمها ظلوا عدة سنين عقبة كأداء تحول بينى وبين أغراضى . . . . فقربتهم منى لكى أشعرهم بعطفى عليهم وإكرامى لهم ، ولم آل جهداً فى العمل على كسب مودتهم وإخلاصهم إلى ؛ ولكنهم طبعوا على الخيانة ففر بضع مئين منهم منذ عهد قريب من معسكرهم إلى جنوب مصر ؛ فبعثت وراءهم حملة اقتفت آثارهم وبددت شملهم ؛ ولما عرف الباقون ما حل بإخوانهم جاءنى من بقى منهم فى القاهرة وطلبوا إلى أن أبقيهم فى خدمتى ؛ فأجبت طلبهم ، ولكنهم أظهروا أنهم غير أهل للثقة التى وضعتها فيهم . . . فتذرعت بسفر ابنى طوسن واستقدمت إلى القاهرة الأربعة والعشرين أميراً لعنهم الله ،

(١) المحفوظات الملكية المصرية (القسم التركى) ملف رقم ١ وثيقة رقم ٨١ .

لأنهم كانوا مداجين يعملون معى فى الظاهر ويكيدون لى فى الخفاء ، فدعوتهم هم وأعوانهم وأشياعهم المعروفين بإتچ أوغلان[1] وصنائعهم وأتباعهم . ولما دخلوا بأجمعهم فى القلعة أمرت بالأبواب فأحكم إغلاقها ، ثم أوردت أولئك اللصوص حياض الردى عن آخرهم » .

ليس هذا هو موضع البحث فى هـذه المذبحة العامة وما فيها من خير وشر ؛ وكل ما نريد أن نستنتجه منها هو دلالتها على ما كان يعلقه محمد على من الأهمية العظمى على إبادة المماليك . فقد سفكت فى هذه المذبحة دماء أربعة وعشرين من أمرائهم ، وعدد كبير من أتباعهم ، عدا من قتل منهم قبل هذا فى صعيد مصر كما يشير إلى ذلك التقرير . إن قوة المماليك كانت قد تضعضعت من غير شك قبل أن يسافر طوسن إلى الحجاز ، ولـكنهم كانوا لا يزالون قوة خطيرة تتطلب كثيراً من اليقظة .

وقد اختير طوسن لقيادة الحملة على مكة ، وهى الحملة التى كان لها من المظهر أكبر مما لها من الأهمية . وهـذا المظهر الخلاب هو الذى بنى عليه بانكس قوله الخاطئ إن أصغر الأخوين كان مفضلا عن أكبرهما .

وقد علمنا أنه ليس فى بلدة قولة من السجلات ما يكشف عن شىء من تاريخ زواج محمد على أو مولد إبراهيم ؛ ولـكن فى القسم التركى من المحفوظات الملـكية المصرية وثائق يدعو فيها محمد على إبراهيم ابنه . وأقوى من هـذه الأدلة الجافة وأقطع منها فى الدلالة على صحة دعوانا ، خطاب كتبه الباشا إلى الباب العالى يدفع فيه عن نفسه تهمة وجهها له السلطان ، وهى توانيـه فى القيام ببعض واجباته ؛ وقد جاء فى هذا الدفاع ما يأتى :

(١) كلمة تركية معناها « الغلمان الداخليون » أى المـكلفون بالخدمة داخل القصور . (المعرب)

سأبين لمولاى وولى نعمتى بإيجاز مبلغ إخلاصى له . لقد رزقنى الله ثلاثة أبناء هم أحب إلى من ناظرى بل من حياتى . . . . ومع ذلك فقد عينت أكبر هؤلاء الأبناء دفتردار وجهته إلى السودان ولم تره عيناى منذ ستة أشهر . وقد أرسلته إلى هـذه البلاد لأن المماليك كانوا يعيثون فيها فساداً ، فكان إنقاذها من شرهم واجباً لا مندوحة عنـه ، ولذلك عهدت بهذه المهمة إلى ابنى وقرة عينى . ثم أرسلت ابنى الثانى طوسن أحمد باشا على رأس حملة الحجاز . ومع أن فراق ابنى يقطع نياط قلبى فقد علمت النفس بأنى أضحى بولدى من أجل مولاى ، ولا أبغى من وراء ذلك إلا رضاءه عن خادمه »[1] .

وتلك اللهجة التى كتب بها خطاب ١٦ يناير سـنة ١٨١٢ لا تترك مجالاً للظن فى أن إبراهيم هو ربيب محمد على . ففيه يقول إن طوسن هو ابنه الثانى ، وأن الأخ الأكبر كان يطارد المماليك فى الجنوب حينما كان طوسن لا يزال فى القاهرة يعد عدة السفر للقيام بواجب أصغر من الواجب الأول شأناً وأقل منـه كلفة ، وهو إخضاع الوهابيين .

وهناك فى هذه السجلات خطاب ثان ينطق بمـا ينطق به الخطاب الأول . وتاريخ هـذا الخطاب هو ٤ ربيع الأول من عام ١٢٣٧ ، وهو يوافق بالتاريخ الميلادى ٢٩ من نوفمبر سنة ١٨٢١ . وكان طوسن فى ذلك الوقت قد توفى إلى رحمة الله ، أما إبراهيم فقـد أصبح بطلا من أبطال مصر ، وأتم ما لم يتمه أخوه الأصغر ، وهو إخضاع الوهابيين . وكان محمد على قد أرسله فى ذلك الوقت إلى السودان فى مهمة خطيرة عهد بها إليه ؛ وكتب على الخطاب إلى « ولدى إبراهيم » وتكلم فيه على أعمال رسمية ، ثم ذيله بحاشية تؤكد هذا الحنو الأبوى ، هذا نصها :

(١) المحفوظات الملكية المصرية (القسم التركى) ملف رقم ١ الوثيقة رقم ٨١ .

« ولدى : إنى أحبك أنت وأخاك إسماعيل حبا لا يقل عن حبى لعينى ولروحى ؛ فإذا ما عرضتك إلى هذه المتاعب الجمة وأقصيتك عن وطنك ، فذلك لكى نستطيع أن ننال جميعاً من المزايا ما يرفع شأننا ويعلى قدرنا ، وأنت الذى تقدر ذلك لا أنا [١] » .

وقد كتب هنرى ددول Henry Dodwell مؤلف كتاب « منشئ مصر الحديثة The Founder of Modern Egypt » فى هامش إحدى صحائف هذا الكتاب ما يلى :

« زعموا أنه (إبراهيم) ابن زوجة محمد على الأولى من زوجها السابق ، وهذا زعم باطل — كامبل فى ٣٠ يوليه سنة ١٨٣٩ ، وزارة الخارجية . ٧٨ — ٣٧٥ » .

وقد وجدنا فى هذه الإشارة مفتاح هذا اللغز . فكتبنا إلى روى أثرتون Roy Atherton مستشار السفارة الأمريكية فى لندن ، وهو رجل قدير مفضال ، نرجوه أن يبعث إلينا بصورة كاملة من هذا التقرير الذى نقلنا عنه هذه العبارة ؛ فقبل رجاءنا وبعث إلينا بنصه الكامل الذى نورده هنا :

رقم ٦٣

الإسكندرية

٣١ من يوليه سنة ١٨٣٦

مولاى اللورد :

لما رأيت بعض المندوبين الفرنسيين يذكرون فى خطبهم أن إبراهيم

(١) المحفوظات الملكية المصرية (القسم التركى) ، والملف لا رقم له ورقم الوثيقة ٩٨ .

لم يكن إلا ربيب محمد على ، ذكرت ذلك أمامه وسألته هل إبراهيم باشا ابنه حقا أو ابن زوجته رزقته من زوج لها قبله ؟

« فأجابنى الباشا بأن زوجته لم يكن لها قط بعل سواه ، وأنها رزقت منه بخمسة أبناء ولدوا كلهم فى قولة من أعمال بلاد الروميلى موطنه الأول وموطن زوجته ، وأن أكبر أبنائه أنثى توفيت منذ بضع سنين بعد أن تزوجت من محرم بك (الموجود هنا الآن) ، وأن إبراهيم باشا ثانى هؤلاء الأبناء ، وأما الآخرون فهم طوسن باشا و إسماعيل باشا (وقد توفيا) ، ثم نازلى هانم أرملة المرحوم الدفتردار .

« وقال الباشا بعد ذلك إن إبراهيم باشا هو الوحيد من بين أبنائه الذى قامت أمه على تربيته ؛ وذلك لأن الطاعون كان متفشياً فى قولة وقت مولده ، فلم تشأ أمه لخوفها عليه أن تأتى له بالمراضع ؛ إلى أن قال إن كل أبنائه الآخرين قد ولدوا له من زوجات مختلفات .

« وإنى أتشرف بأن أكون لفخامتكم يامولاى .

الخادم المطيع الخاضع

الإمضاء « بات . كامبل Pat. Cambell »

الفيكونت پلمرستون ، الحائز للطبقة الأولى من نيشان الحمام الخ الخ الخ .

وهذه الوثيقة الرسمية لا تترك مجالا للشك فى أبوة إبراهيم .

وقد يعترض البعض بأننا قلنا إن محمدا عليًّا تزوج من مطلقة رجل آخر ، فى حين أن هذا التقرير يقول : « إن زوجته لم يكن لها قط بعل سواه » ؛ وجوابنا عن هذا نأخذه من كتاب من أحدث الكتب ، وهو كتاب « بلادى . تجديد مصر — محمد على Mon Pays, La Renovation de L. Egypte, Mohammed Ali

تأليف الأميرة شويكار المصرية ، وهى من سلالة محمد على . وقد جاء فى هـذا الكتاب أن حاكم برفستا أراد أن يظهر اعترافه بفضل محمد على لما أدى له من الخدمات « فمنحه رتبة بلوك باشى وزوجه من قريبة له ثرية كان يكفلها ، وقد رزق محمد على من زوجته خمسـة أبناء ، ثلاثة ذكور وبنتين ، وهم إبراهيم وطوسن وإسماعيل ونازلى وتوحيدة »[1] .

وفى وسعنا أن نعرض على القارئ لهذا التناقض الظاهرى تفسـيرين : أولها أن محمداً علياً أجاب القنصل العام عن سؤاله الخاص بمولد إبراهيم الجواب السابق ، لأن السؤال فى ذاته كان سؤالاً موفقاً ، من شأنه أن يقضى على الإشاعات الخاصة بأبوة إبراهيم ، وهى إشاعات إن راجت قد يكون لها أسوأ الأثر فى الأسرة الحاكمة التى كان الباشا قد اعتزم وقتئذ إقامتها . ولم يكن يهمه من هـذه الناحية أكانت أم إبراهيم مطلقة أم غير مطلقة حينما تزوج منها ؛ ولذلك فقد يكون الجواب الذى سجله القنصل البريطانى العام فى تقريره محاولة موفقة من جانب محمد على لإخفاء شؤونه الخاصة به عن الجمهور .

وفى التفسير الثانى من الصواب بقـدر ما فى التفسير الأول . وخلاصته أن الشريعة الإسلامية تعد الزواج عقداً مدنيا ، من شروطه الأولى أن يدفع الزوج لزوجته مقدم صداق ؛ وتصبح المرأة من الوجهة الشرعية زوجاً للرجل من ساعة إمضاء العقد وأداء الصداق . لـكن الذى يحدث فى معظم الأحوال أن تمر عدة شهور بين هذا العقد القانونى وبين انتقال الزوجة من منزل أبيها إلى دار زوجها . وفى خلال هذه الفترة يعد الجهاز ؛ ثم يقام الاحتفال الذى يقابل فى بلاد الغرب حفلة الأكليل فى مساء اليوم الذى تخرج فيه العروس من منزل أبيها . ولا يدخل

(١) طبع له روسنة ١٩٣٣ ص ٩ .

الزوج على زوجته إلا فى هـذا اليوم ، مع أنها قد حلت له من ساعة توقيعه وثيقة الزواج .

ولا يبعد أن تكون هذه السيدة الثرية قريبة الحاكم قد تزوجت من رجل آخر ، ولكنها بقيت فى بيت أهلها حتى يعد جهازها ؛ وقد تكون زوجت وهى لا تزال فى مهدها ؛ فلما علا شأن محمد على وذاعت شهرته أصبح من الأزواج المرغوب فيهم ، فعقدت أم البنت النية على أن تزوجها منه . وكان لا بد لها قبل ذلك أن تطلق ، لأنها كانت من الوجهة الشرعية زوجة لرجل آخر و إن لم تكن قد رأت وجهه قط . فهى فى الحقيقة خِطْبَةُ لا زوجه . فإذا انحلت عقدة الزواج أصبحت المرأة من الوجهة الشرعية مطلقة ، و إن كانت فى الواقع لم يَبْن بها إنسان . ولذلك لم يقل محمد على إنه لم يتزوج من مطلقة ، وكل الذى أراد أن يفهمه محدثه أنه تزوج بكراً لم يدخل بها زوجها الأول . وقد عبر عن ذلك المعنى بقوله إن أم إبراهيم « لم يكن لها قط بعل سواه » . وفوق ذلك كان إبراهيم شديد الشبه بأبيه ؛ ذكر ذلك جون باركر John Barker قنصل بريطانيا فى الإسكندرية فى عام ١٨٣٠ فى خطاب أرسله إلى جون كلفرت John Calvert فى أول إبريل من ذلك العام جاء فيه :

« من الإشاعات الرائجة أن إبراهيم باشا ليس ابن الوالى بل متبناه ، أو مملوكه ؛ ولكن ما من أحد رآهما إلا وجدهما مثلين كأنما قدا من أديم واحد ؛ وأهم ما يستلفت النظر قصر ذراعيهما الشديد »[1] .

(١) الشام ومصر فى عهد الخمس السلاطين الأتراك الأخيرين وهى تجارب القنصل العام باركر مدة خمسين سنة مأخوذ معظمها من خطاباته ويومياته نشرها ابنه إدورد ب . ب . باركر وطبعها صمويل تنزلى بلندن سنة ١٨٧٦ الجزء الثانى ص ١٢٠ .

وكان الباب العالى يعلم حق العلم أن إبراهيم هو ابن محمد على ؛ ولذلك فإنه لما اختلت قواه العقلية فى سبتمبر سنة ١٨٤٨ عين إبراهيم على الفور واليا على مصر ؛ ولو كان ثمة أقل مطعن فى بنوته لطلبت الآستانة إلى الدول حرمانه من عرش الولاية .

ثم إن ولاة الأمور الأتراك الذين لم يترددوا فى تعيين إبراهيم واليا على مصر فى عام ١٨٤٨[1] ، وقفوا هـذا الموقف بعينه فى عام ١٨٦٣ حينما اعترفوا بتعيين إسماعيل بن إبراهيم واليا على مصر . ولا يقل عن ذلك أهمية أنه فى عهد محمد سعيد لم يشك أحد قط فى أن من حق إسماعيل بصفته أكبر أفراد الأسرة المحمدية العلوية أن ينوب عن عمه مرتين أثناء غيابه عن مصر ، وأن يخلفه على العرش بعد وفاته .

---

(١) فى الأصل الإنجليزى ١٨٤١ وتلك غلطة من غير شك . (المعرب)